

إلى الملتقى الفاء وأعطيتي الفاء لكن لم ترفع إلى المربعة الفاظ لا يصدق فيها إذا
 قال قبضت منك الفاء وأخذت منك الفاء فكذلك لم تدعي أن الذهب بها ولو قال
 دعت إلى الفاء أو قال نفذتني لقا الكني لم أقبل إلا بصدق ويلزم هذا لا الفاعل
 الفاعل يلزم صدورها إذا قال فلان علي درهم ودرهم أو قال علي درهم
 كدرهم أو قال درهم مع درهم لو قال درهم معد درهم أو قال درهم قبل درهم
 أو قال درهم قبل درهم أو قال درهم بعد درهم أو قال درهم لا بد درهمان
 يلزم صدورها استثناء ثلاثة الفاظ يلزم درهم واحد إذا قال له علي
 درهم درهم أو قال درهم في درهم ولو قال له علي درهم يلزم ثلاثة ولو قال
 له علي ما أعظم يلزم ما يتا درهم ولو قال له علي عشرة وثنى بان ولو
 قال له علي عشرة وثلاثة الخ يلزم عشرة وثلاثة الخ أو بغيره ولا يعلم
باب الرجوع عن الخطأ
 رجل قال هذه الخ من الرضا ع أو ما أو بنيتي ثم المراد أن يزوجها أو قال أو
 أو خطأت أو شئت وصدق المراه في ذلك جاز له أن يزوجها وإن ثبت عليه
 القول ثم تزوجها فرق بينهما ولكن المراه إذا أوتت أنه اخذها من الرضا ع أو
 ابنها أو ابوها ثم قال أو هتتم أو خطأت أو شئت ولو ثبتت على قولها
 المراه ثم تزوجت به فرق بينهما وإن أوبى الرجل ثم رجع فبشاهد أن علي
 صدق مطلقا يجوز نكاحها ولو تزوجها فرق بينهما ولو أقرها ثم رجعا أو قال
 أو هتتم أو نكحها ولو أقر الزوج بعد ما اخذت من الرضا ع أو هتتم أو ابتد
 ثم قال بعد ذلك أو هتتم لا يبطل النكاح استثناء ما التفتي على ذلك رجل قال لعبد
 هذا أيني أو قال هذا أيني أو قال جارية هذه ابنتي وليم ثم قال أو هتتم لا يصح رجوع
 ويعتق رجل قال لزوجته هذه أجي أو ابنتي أو الخ من النسب ثم قال أو هتتم
 ولها نسب معروف لا يبطل النكاح ولو ثبتت علم الزوج وهي مومنة النسب لا يفرق بينهما
 وإن كانت مجهولة النسب ومثلها لو لم يفرق بينهما وإن صدق المراه برث كل واحد
 منهما من الآخر ولو أنه أقر لأجنبي ماله في ماله ثم قال هو ابن بنت نسبه وبطل الأثر
 ولو أقر لأجنبية ماله ثم تزوجها لا يبطل الأثر بكل من أقره إنسان بشرط أن
 له ثم أقره المقتصد جازا في خصلة واحدة وهو أن يكون صبيبا صغيرا ثم يرجع
 فذا لهذا بن عبيد ع أو قال بن فلان الغائب وكان به المراه ثم أقره المراه نفسه لا
 يجوز ولا يثبت نسبه من ذلك في أبي حنيفة رضي الله عنه وكل من أقر رجلا حتى
 ينجده المراه ثم رجع إلى تصدقته بطل الأثر بتصديقه ولا يستحق الرجوع شيئا

إلا في خصلة واحدة وهو أن يزوجها بانه مملوك فلان وهو مجهول النسب وكل به
 فلان ثم رجع إلى تصدقته بصدق ويكون غيره ولو صدقه المراه على أنكاره ثم رجع
 المراه إلى تصدقته لا يصح الرجوع شيئا **سبعة** أيضا لا يصدق المراه في دعواه
 إذا باع عبدا بيضا فاحسدا أو سبطا ليه ثم أسره البايع فذا المراه يبعثه
 من فلان لم يصدق ولو مر بده على البايع إلا أن يرضى بقبوله أو صدقة المراه
 في أقره فحينئذ يا هذا البايع القيمة وعبد ما سوا ذلك أهله رجل فجا صاحبه
 لياخذ به باليمن فذا المراه يبعثه من فلان لم يصدق واخذ صاحبه
 باليمن فان رجع المراه فصدق في أقره واخذ باليمن ثم يقبل المال كالمعتاد
 خز من الثاني باليمن إن شئت وإن شئت فدع وعبد ما سوا ذلك أهله فذا المراه
 عليه بطايب ماله جينا ينفذ فقال قد بعته من فلان لم يصدق ويقال له لم يولد أرقم
 بالجناية أو ارقن وإن دفع للجنا المراه بالبيع فصدق في أقره المراه المريد
 من ولي الجناية ورجع هو على البايع وهو المراه في أن كان باع وهو يعلم
 بالجناية وعبد ما دون الحد من ثمنه الفها لبيعه في الدين فقال مولا
 قد كنت بعته من فلان لم يصدق ويباع في دينهم فان تجاوز المراه لا يسبيل
 علي لعبد رجل وهب شيئا وسلم له ثم أقره رجوع فذا المراه لو هب له **سبعة**
 من فلان الغائب لم يصدق ويقضي له بفسخ الهبة وإن جاز المراه وصدق
 بقره كان له أن ياخذ العبد من الوهاب ولا شيء له على الوهاب له **سبعة**
 مواضع سكوت الرجل يكون أو قال بالرفق إذا باع أو كتبت أو أقرت أو هتتم
 أو خلع عليه أو تزوج عليه أو وهب له رجل أو تصدق عليه فسكت عند المصاحب
 والقبول ثم ادعا المراه بعد ذلك لا يسمع دعواه بالبيعة ومن أقره بكيل أو موهب
 أو عروف ولم ينس فالقول قد لم في الصغرة لا في ثلاثة الشا إذا قال فلان
 علي الفاء أو قال فلان علي الفاء من ثمن متاعها أو من ثمن ثمن ثم قال هو تزويف
 أو يهرجده لا يصدق ويلزم هذا الجواز وكان كذلك في أصله ثم قال
 أبو يوسف وهو يصدق أن وصل ذلك بأقره وإن أقره رجل محتاتم فالحقرة والغصب
 وإن أقره بسبب فله النسل والحجز والحرايل وإن أقره بحيلم فلم العبدان والكسوة

باب الرجوع عن الخطأ
 ثلاثة من غرقا الميراث يصحون غرقا الصحة إذا اشتروا شيئا في عهد أو استق
 أو تزوج امرأة بمهر مثلها **سبعة** أقره من الميراث يصدق في حق غرقا الصحة
 والعبد إذا أقره استقاردين وجب في حاله الميراث بداع عن ما هو مال يصدق في حق